



# أبناء الضالع ولحج

# نعم للانتخابات.. لا للفساد



**المشترك والرهانات الخاسرة...!**  
صلاح أحمد العجيلي

■ الالتزام بالثوابت الوطنية من قبل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني دليل نضج وحرص ديمقراطي والتزام واع لهذه الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل منظمات المجتمع المدني، ويأتي هذا الاستشعار بالمسؤولية بعد أن اتضح الصورة تماماً بما تمارسه أحزاب اللقاء المشترك من ماطلة في الحوار وتأزيم وتسويق دون الولوع الجدي إلى جوهر قضايا الحوار مع المؤتمر الشعبي العام وبعد أن ضاقت بهم المقامات والقاعات وهم يعملون على تمديد الوقت ومضي أكثر من ألف ساعة وأكثر من ألف جلسة حوار دون نتيجة تذكر.. فبرغم كل ذلك مايزال المؤتمر الشعبي العام يمد يده للحوار وأبقى باب الحوار مفتوحاً إلى يوم ٢٧ أبريل ٢٠١١م وما بعد ذلك، وذلك على قاعدة الثوابت الوطنية ومن موقع المسؤولية والحرص على حاضر اليمن ومستقبل أجياله القادمة.

لهذا اتخذ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خطوات غاية في الأهمية وتسندهما منظمات المجتمع المدني وكافة القوى والفعاليات الحية وأبناء المجتمع اليمني كافة مؤكدين بذلك أن النهج الديمقراطي الذي لا حياة عنه والمؤثر بالثوابت الوطنية التي ينبغي أن تحترم من قبل الجميع وتكون أساس التلاقي بما يرسخ التجربة الديمقراطية في بلادنا والتي تقوم على ممارسة وإجراء الانتخابات النيابية في وقتها المحدد.

من هذا المخطط نشدد على أهمية الربط بين المسؤولية تجاه الوطن والالتزام بالثوابت الوطنية وبدونه فإن بديل الحوار الذي تعرقل بسبب تسويات المشترك لن يكون الالتزام بتطبيق القانون والنظام التقييد برود كل من تسول له نفسه الوصول باليمن إلى مرحلة الفراغ الدستوري أو الإضرار بالوطن ومصالح أبنائه والإخلال بأمنه واستقراره وعرقلة مسيرته التنموية، وهذه المحاولات التي يراهن عليها المشترك وشركاؤه هي رهانات خاسرة لا محالة ومن يستقرئ رؤى وآراء النخب المثقفة والواعية في مختلف تكوينات المجتمع اليمني بلمس مساندة القوية، ومباركتها وتأييدها اللاحق وتلك الخطوات التي أقدم عليها المؤتمر الشعبي العام وكتلتة البرلمانية بإقرار قانون الانتخابات وتعديلاته وكذلك إقرار قائمة القضاة الذي اختير منهم تسعة قضاة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وصر لهم قرار جمهوري وبكل تأكيد ستبفتح خطوات لاحقة. وأمام هذه الخطوات الوطنية فإن تلك النزاع والهذيان الصادر عن قيادات المشترك لا دليل الخسارة المجركة لها في تعطيل الانتخابات والتي مهما مارست صحیحاً إعلامياً مضاعفاً فلن يكون له تأثير في الميدان، والمارست التنافس الشريف الذي هو جوهر الديمقراطية وعنوانها الأبرز وما التوافق إلا الحالة استثنائية، يريدنا المشترك أن تكون «القاعدة» والتنافس هو الاستثناء غير المحبب لديهم.. ولا يسعنا إلا أن نبارك للمؤتمر وحلفائه نجاح هاتين الخطوتين، خطوات الثقة والأمل ولا عزاء للمتأخرين عن الوصول إلى ساحة التنافس.

■ إجماع شعبي من مختلف مديريات محافظات «صعدة - الضالع - أبين - لحج» للمضي صوب الاستحقاق.. وإحقاق الحق ودحض الباطل والأباطيل التي يروج لها أحزاب

# أبناء أبين: الشعب لن يفرض بحد

لا يعبر إلا عن استمالة أفراد هم القاعدة السند المسلح للمشارك وهي دعوة هدفها الأول الابتزاز السياسي ومحاولة لخطط الأرواق بما يؤكد إفلاس المشترك ورواء المتخبطة، كما أنها دعوة تؤكد فشل المشترك ومحاولة إملاء توجهاته وشروطه الجنونية عبر الضغط بوقرة الشارح، ونرى فيها - حقيقة - تصرفاً لا يحمل أية دلالة سوى تشجيع قللة قليلة على القيام بأعمال على النظام والقانون والدستور.. ولعلنا لا نستغرب ذلك الموقف من المشترك الذي مد ذراعيه ويدهما للخارجين على النظام والقانون والساعين إلى زعزعة الأمن والاستقرار وأن كان من شيء يؤكد فإنا نقول إن أحزاب اللقاء المشترك المعارض، عليهم أن يعرفوا حجمهم، وحقيقة نستغرب الأممية وطول الحوار الذي الشارح من أجل هدف واحد وغاية خبيثة وهي إغلاق السكينة العامة والتعدي على المصالح العامة والخاصة وترويع الأمنين وبيت القوضى، ولعلي أرى أن المشترك بدعونه تلك يؤكد مدى غياب حسه الوطني.. وأكد السعدي أن الوعي الوطني مترسخ لدى المواطنين ولن يندفعوا أبداً للدعوة غير مسؤولة كهذه، خصوصاً وأن المواطنين في كل محافظات ومديريات الوطن يتطلعون إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ من إبريل ٢٠١١م، فعدم إجراء ذلك الاستحقاق في موعده يقود الوطن إلى فراغ دستوري.

عبرت عدد من الشخصيات الاجتماعية والتربوية والسياسية في محافظة أبين عن ارتياحهم وترحيبهم بالتوجهات الوطنية والديمقراطية نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم 27 إبريل 2011م باعتبار هذا التوجه توجهها دستورياً وطنياً وديمقراطياً.. كما عبرت تلك الشخصيات عن بالغ أسفها واستنكارها واستغرابها من التصرفات اللامسؤولة وردة الفقل من قبل أحزاب اللقاء المشترك التي وإن عبرت عن شيء فهي إنما تعبر عن إفلاس حقيقي وموقف سلبي من قبل تلك الأحزاب!

## أبين: مصطفى اليافعي

## عوض الكازمي - مودية: يجب الاحتكام لصناديق الاقتراع

في البداية تحدث الأخ عوض عبدالله الكازمي - من الشخصيات الاجتماعية في مديرية مودية - قائلاً: نحن مع إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وأن قاطعت أحزاب المشترك الانتخابات فهي لأنها تعلم مسبقاً أنها خاسرة لا محالة، أما تحريض المشترك وتحريض الشارع للفوضى فهذا توجه سخيف ولا مسؤول ولا يعبر إلا عن فكر ضيق وأفق سلبي وإنهزامي ولن تحقق تلك الأحزاب مبتغاياها لأنها لا تمتلك - أصلاً - قاعدة شعبية، وكنا نأمل من هذه الأحزاب أن تشارك في الانتخابات وتحتمل إلى صناديق الاقتراع بدلاً من الدعوة الهيجية التي دعت إليها والتي تؤكد بأنها دعوة تحالف النظام والقانون والدستور، وهي دعوة موجبة لقلّة قليلة خارجة على النظام والقانون.. ونحن نطالب قيادات أحزاب المشترك التي تغليب مصلحة الوطن على مصالحها الضيقة واحترام الإرادة الشعبية، والتواقة إلى إجراء الاستحقاقات الدستورية والشعبية، وأجاب جميع أبناء الوطن إلى المشاركة الفاعلة والوطنية هذا الاستحقاق الدستوري والوطني..

■ أما الأخ سالم على السعدي - شخصية تربوية من أبناء مديرية يافع - رصد فقد تحدث قائلاً:  
- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والتصويت على قانون الانتخابات والتوجه إلى إجراء الانتخابات في ٢٧ إبريل ٢٠١١م كلها إجراءات قانونية ودستورية وتصوب وفق ما تم الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك كتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م ومحضّر ١٧ يوليو ٢٠١٠م، وأضاف: إننا نستغرب من

دعوة المشترك لما أسموه - هيئة غضب - باعتبار ذلك تحريضاً ودعوة للفتنة.. كما يؤكد هذا الخطاب عن أن «المشترك» مفلس سياسياً ولا يمتلك قاعدة شعبية لذا لجأ إلى مثل هذه الدعوة ومخاطبة تلك القلة القليلة من المخربين والخارجين على النظام والقانون ودعوتها إلى الشارح من أجل هدف واحد وغاية خبيثة وهي إغلاق السكينة العامة والتعدي على المصالح العامة والخاصة وترويع الأمنين وبيت القوضى، ولعلي أرى أن المشترك بدعونه تلك يؤكد مدى غياب حسه الوطني.. وأكد السعدي أن الوعي الوطني مترسخ لدى المواطنين ولن يندفعوا أبداً للدعوة غير مسؤولة كهذه، خصوصاً وأن المواطنين في كل محافظات ومديريات الوطن يتطلعون إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد يوم ٢٧ من إبريل ٢٠١١م، فعدم إجراء ذلك الاستحقاق في موعده يقود الوطن إلى فراغ دستوري.

# أبناء لحج يرفضون شخصيات سياسية

■ تأتي الانتخابات البرلمانية القادمة في 27 إبريل 2011م بعد أن حققت بلادنا نجاحات ملموسة على الصعيد البرلماني خلال الفترة الماضية وبذلك استطاعت أن ترسي دعائم قوية للبناء الديمقراطي والانتخابي انعكاساً للخبرة والوعي الانتخابي الديمقراطي الذي يتحلى به جموع الناخبين في بلادنا كحق دستوري لهم في اختيار ممثلهم في عضوية البرلمان إلى جانب المحليات وانتخاب رئيس الجمهورية بصورة ديمقراطية حرة ومباشرة من قبل الشعب.. صحيفة «الميثاق» التقت عدداً من الشخصيات الاجتماعية والسياسية بمحافظة لحج.. واستطلعت آراءهم حول قرار المضي في الانتخابات النيابية القادمة.. فإلى الحصيلة:

**لحج: وحيد الشاطري**

لإنجاح الانتخابات البرلمانية في ٢٧ إبريل ٢٠١١م حتى تضمن اختيار مجلس نواب على أسس ومرجعية دستورية يواصل المسيرة البرلمانية ونجاحها والتي بدأت في أول انتخابات برلمانية عام ١٩٩٣م.

**حق دستوري**

■ أما الأخ علي أحمد محمد مسيمن - عضو المجلس المحلي بمديرية تبين - فيقول: إن الانتخابات البرلمانية حق دستوري لجمهورنا شعبنا ولا يحق لأي كان الاعتراض على هذا الحق أو الغاؤه وما يمارسه اللقاء المشترك اليوم يتعارض مع الدستور والقانون والأجدر بهم أن يحقوا الناس على بذل جهودهم في ممارسة حقهم الانتخابي الذي كلفه الدستور.. وأن يحكموا العقل ويضعوا مصلحة الوطن في المقدمة، فاللجوء إلى التوتّر وتصعيد المشاكل سيؤدي إلى عواقب وخيمة لا تمت لمصلحة

# أبناء الضالع: نحو الانتخابات سائرون

بأنها تمثل لأحزاب معينة اليوم هي محايدة ومن القضاء وإجراء الانتخابات في موعدها لعدم حرمان أبناء اليمن من ديمقراطيتهم التي هي هدفنا السامي وناشد الأخ الرئيس بمعالجة الفساد القائم من أجل إنجاح الانتخابات النيابية التي ستنتقل في شهر أبريل عام ٢٠١١م.

■ الأستاذ / أحمد علي المطري أكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها لأن فيها مصلحة المواطن نحو التغيير من أجل معالجة السلبات والبحث عن الإيجابيات لما يخدم البلاد، وأضاف كان ينبغي على الأخوة في اللقاء المشترك استثمار الحوار لإيجاد الحلول المناسبة والخروج من أجل إخراج البلاد من الأزمة السياسية بدلاً من استغلاله في المناكفة والتعليق والعودة وهكذا حتى أرف الوقت، وأنه كان الاختلاف حول لجنة الانتخابات في اليوم محايدة من القضاء وليست من الأحزاب هذا قرار صائب وفي محله وأنه من الضروري إجراء الانتخابات في موعدها كاستحقاق دستوري وديمقراطي.

**الضالع: محمد الشيعبي**

في البداية تحدث الدكتور/ عبد الحميد سليم عن قرار المضي في الانتخابات البرلمانية بقوله إن قرار تعديل قانون الانتخابات قرار صائب لأنه من حق أي برلمان في العالم النظر في القانون وتعديله إذا كانت المصلحة العامة ومصلحة الوطن والشعب تستدعي ذلك وأنه ونظراً لمطالعة المشترك فالخيار الأمثل هو تعديل قانون الانتخابات.

وأضاف بأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء كان اختياراً مناسباً لأن القضاء هو الجهاز الفاعل للمواطن وهذا يساهم في ضمان انتخابات حرة ونزيهة.

**أولويات النجاح**

ويؤكد عبد الحميد أن مثل هذه الخطوة ستكون أولويات النجاح الدستوري للبلاد، مبيّناً بأنه من أجل التقيد بالحق الدستوري فمن الضروري إجراء الانتخابات في موعدها وعدم إدخال البلد في فراغ دستوري وأن فخامة الرئيس قد أعطى كافة الحلول أمام اللقاء المشترك لكن من أجل مصلحة المواطن في نبيله الحق الدستوري لابد من إجراء الانتخابات في موعدها ونحن نثق من إقدام الرئيس على خطوة كهذه ستكون إيجابية بالنسبة لليمن ولأحزاب والمواطن والعملية الديمقراطية.

**د. سليم: إدارة الانتخابات من القضاء قرار صائب العشوي: إجراء الانتخابات في موعدها سيمتج بداية للتغيير المطري: مصلحة الوطن في الانتخابات مثنى: لا يجب ادخال البلاد في فراغ دستوري**

**تجنب الفراغ**

■ الأخ/ عبده صالح العشوي عضو المجلس المحلي بمديرية الضالع قال: إن قرار فخامة الرئيس كان صائباً بإجراء الانتخابات في موعدها من أجل تجنب الوقوع في الفراغ الدستوري للبلاد وأنها كلنا مع الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية الناجحة لليمن.

وأضاف بدلاً من الإشكاليات التي كانت تبرز حول اللجان

ذلك سيؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة.

وشدد بقوله أنه مهما كان الأمر من الضروري أن تجري الانتخابات وأنا أتحضر المشترك للجوء إلى الحوار هو الحل للأزمة الراهنة وعليهم الوقوف بجانب ابن اليمن البار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.



□ د. سليم □ العشوي □ المطري □ مثنى